



بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقية

السيدة/ هيام خالد الفصّام
باحثة إقتصادية

أمام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)
الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
البند (72): تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
الجمعة الموافق 27 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،،،

تابع وفد بلادي باهتمام بالغ المناقشات الجارية في إطار هذا البند المدرج على جدول أعمال اللجنة، وأود أولاً باسم دولة الكويت أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام، وإلى رؤساء اللجان والخبراء المستقلين والمقررين الخاصين على تقاريرهم القيمة التي أثرت النقاش حول الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وحمايتها.

السيدة الرئيس،،،

تعتبر دولة الكويت مسائل حقوق الإنسان من أولوياتها، ويتجسد هذا الاهتمام على الصعيد الوطني في مواد دستور دولة الكويت، حيث نص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكافة فئات المجتمع بما في ذلك الأطفال والشباب؛ الأشخاص ذوو الإعاقة؛ والمسنين إيماناً من حكومة بلادي بأهمية دور الفرد في تعزيز قوام المجتمع.

السيدة الرئيس،،،

جاء اهتمام دولة الكويت بحقوق الإنسان المدنية والاجتماعية والسياسية إيماناً بأثرها على حماية الفرد والمجتمع على حد سواء، خصوصاً من جانب مطابقتها مع الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان التي صادقت على أغلبها، وهي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ العهد لدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وساهمت دولة الكويت في تنفيذ ما جاء في تلك الصكوك الإنسانية ودعم قضايا حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الإيجابية والفعالة في المحافل الدولية وتقديم المساهمات الطوعية للآليات والأجهزة الأممية المعنية في تطبيقها ومتابعتها.

فعلى سبيل المثال: تهتم دولة الكويت برعاية وحماية الأسرة، فقد أصدرت "محكمة الأسرة" قانون رقم 12 لعام 2015 والذي ينص على ان يندشأ بكل محافظة مركز يلحق بمحكمة الأسرة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية جميع أفراد الأسرة من العنف، ويكون اللجوء للمركز بدون رسوم. كما يميز تجربة حكومة بلادي في رعاية الطفولة، ليس في ذكر الحقوق وصونها ورعايتها، بل تم إيجاد وتشكيل جهات ولجان معنية بالأسرة والطفل بشكل مباشر، منها ما هو مدمج بعمل وزارات الدولة ومنها ما هو مستقل. كما توفر دولة الكويت الحق في التعليم لكل فرد، كما أتاحت هذا الحق لكل من يقيم على أراضيها والذي نظمه قانون التعليم الخاص الصادر في عام 1967، كما أن التعليم بالنسبة للكويتيين إلزامياً في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة للذكور والإناث منذ عام 1965، وعلى الرغم من أنه يتم تعليم مادة "حقوق الإنسان" بصورة ضمنية في جميع المناهج الدراسية، إلا أن دولة الكويت بدأت بتدريس مقرر يحمل اسم

"الدستور وحقوق الإنسان" لطلبة المرحلة الثانوية وذلك لتعزيز القيم الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان.

اهتمام دولة الكويت وحماتها لحقوق الإنسان وجعلها بيئة جاذبة لأكثر من 120 جنسية، تمتاز بتنوع ثقافي وديني يثري نمو المجتمع، كما تثمن دولة الكويت عالياً جهود الرعايا الأجانب والعمالة الوافدة، وتعتبرهم شركاء أصليين في ازدهار البلد وتقدمه، من هذا المنطلق فإن بلادي اعتمدت تدابير تشريعية وتنفيذية لتعزيز وحماية حقوق كافة المقيمين على أراضي الكويت، بما في ذلك التصديق على 19 اتفاقية تعني بالحقوق الأساسية للعمل.

السيدة الرئيس،،،

يشهد عالمنا المعاصر اهتماماً متنامياً بحقوق الإنسان لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة بما لا يترك أحد يتخلف عن الركب، وبالرغم من ذلك فإن استمرار نشوب النزاعات المسلحة وخطر الإرهاب واللا استقرار السياسي والاقتصادي أدى إلى زيادة الانتهاكات التي يتعرض لها الأبرياء من البشر في بعض مناطق العالم، مما يضعنا جميعاً أمام تحديات كبيرة.

وفي هذا الصدد، يندد وفد بلادي بالممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرارها في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من خلال فرض قيود على حركته، ومصادرة أراضيه، وهدم منازلهم، وتهجيرهم قسراً، ومواصلة اعتقال واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين، واتباع نهج العقوبة الجماعية، مما يمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وتشاطر دولة الكويت القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 جراء تداعيات ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ويجدد وفد بلادي دعواته للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته من أجل وقف الانتهاكات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، وإجبار السلطة المحتلة على تطبيق التزاماتها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التوصيات التي شدد عليها المقرر في تقريره وأهمها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بأقرب وقت ممكن.

السيدة الرئيس،،،

يتابع وفد بلادي ببالغ القلق والحزن استمرار أزمة لاجئي الروهينغا في ميانمار، وما تعاني منه الأقلية من تزايد أعمال العنف التي ترقى لجرائم ضد الإنسانية. وتشاطر دولة الكويت القلق الذي أعربت عنه المقررة الخاصة المعنية بـ "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" السيدة/

يانغي لي في التقرير **A/72/382**، كما تؤكد على أهمية العمل على تطبيق التوصيات بشأن الخطوات اللازمة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق أقلية الروهينغا، والتوصل إلى نهج أكثر شمولاً يشمل بناء السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية، مع وضع مبادئ حقوق الإنسان في صميم هذه الجهود.

وفي ظل تعاضم المعاناة الإنسانية التي تعيشها أقلية الروهينغا الشقيقة، شاركت دولة الكويت باستضافة "مؤتمر المانحين لدعم الوضع الإنساني للروهينغا" في جنيف يوم 23 أكتوبر. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي الإشارة إلى دعم مشروع القرار المقدم من "منظمة التعاون الإسلامي" المطروح في اللجنة حول حالة "حقوق الإنسان للروهينغا المسلمة في ميانمار".

السيدة الرئيس،،،

في الختام، حرصت دولة الكويت على التمسك والالتزام بالمبادئ والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتفعيل التعاون الدولي من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية لحقوق الإنسان والشراكات مع جميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان في سبيل الارتقاء بحياة جميع البشر.

شكراً السيدة الرئيس،،،
